

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2012-04-03 رقم العدد: 14432 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 9 رقم القصة: 1

برئاسة خادم الحرمين الشريفين أمس.. مجلس الوزراء:

الموافقة على نظام مكافحة غسل الأموال واستمرار العمل بالأحكام ذات الصلة بتمويل الإرهاب



خادم الحرمين الشريفين خلال رئاسته جلسة مجلس الوزراء يوم أمس

- ◆ تأسيس شركة وادي مكة للتقنية وتهيئة طلاب الجامعة في القطاع الخاص وتوفير الفرص الوظيفية لهم
- ◆ الوقف الفوري للقتل في سوريا يشكل أولوية وتقدير المملكة للجهود الدولية لاحتواء الأزمة
- ◆ تجديد موقف المملكة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

الجزيرة - روضة خريم - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في مقر إقامة الملك المفدى بروضة خريم.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على الاتصالات والمشاورات والمباحثات التي جرت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثهم حول مجمل الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، وأناق التعاون وسبل دعمها وتعزيزها، ومن ذلك استقبله - أيده الله - لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، ومعالي وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، عقب الجلسة، أن المجلس استعرض بعد ذلك مستجدات الأحداث وتطوراتها عربياً وإقليمياً ودولياً، مرحباً في هذا الشأن بالقرارات الصادرة عن القمة العربية في دورتها الثالثة والعشرين

في بغداد التي تناولت العديد من القضايا التي تهم العالم العربي. وتطرق للمجلس إلى البيان الذي صدر في ختام الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون الاستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية الذي عقد في الرياض يوم السبت الماضي، وأثنى المجلس في هذا الصدد على الأهداف التي يتمحور حولها هذا المنتدى والمتتمثلة في وضع إطار رسمي للتعاون الاستراتيجي في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بين الجانبين. ثمناً في سياق آخر ما ورد في البيان بشأن الوضع في سوريا وبالأخص استنكار أعمال القتل والعتف الذي يرتكبه النظام السوري وتأكيده الحاجة إلى وقفه فوراً ومطالبته بوضع حد لجميع أعمال العتف على سوريا إلى جانب تجديد دعمه لمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان ومناشدته جميع الدول التي لها علاقة مباشرة مع النظام السوري لدعم جهود المجتمع الدولي لحل الأزمة السورية. وشدد مجلس الوزراء على أن الوقف السوري للقتل في سوريا ينبغي أن يشكل أولوية الجهود

الدائمة وفق خطة الجامعة العربية وفي الإطار العام للشريعة الدولية. وعبر المجلس على ذات الصعيد عن تقدير المملكة لمختلف الجهود الدولية المبذولة لاحتواء الأزمة السورية ومن بينها مؤتمر أصدقاء الشعب السوري في أسطنبول الذي اعترف في ختام أعماله بالمجلس الوطني السوري المعارض ممثلاً شرعياً لجميع السوريين والمظلة للمنظمات المعارضة الموجودة فيه ومحارواً رئيسياً للمعارضة مع المجتمع الدولي، فضلاً عن تأكيده مجدداً على أهمية التطبيق الكامل من جانب النظام السوري لمقررات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وخطة عنان المؤلفة من ست نقاط، وأشاد المجلس بموقف تركيا المشرق والمغرب عن صداقة حقيقية للشعب السوري بكل طوائفه وجماعاته. وبين معاليه أن مجلس الوزراء ثمن القرارات الصادرة عن قمة الأمن النووي التي انعقدت في العاصمة الكورية سيئول بهدف تعزيز الأمن النووي، مجدداً حرص المملكة العربية السعودية على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وبذل كل جهد ممكن لتجنب المخاطر والحوادث

النوية ومن أجل ذلك وقعت على أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالاستخدامات السلمية والأمنة للطاقة الذرية. وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس ناقش إثر ذلك عددا من الموضوعات في الشأن المحلي وواصل النظر في جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 68-85 وتاريخ 17-1-1433هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون أممي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة ماليزيا، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 14-5-1432هـ الموافق 18-4-2011م، بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 9-11 وتاريخ 4-5-1433هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي: أولاً: الموافقة على نظام

مكافحة غسل الأموال، بالصيغة المرفقة بالقرار. ثانياً: يستمر العمل بالأحكام ذات الصلة بجررائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية المنصوب عليها في نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م39- وتاريخ 25-6-1424هـ وذلك إلى حين صدور النظام المتعلق بتلك الجرائم والعمل بموجبه. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ثالثاً: بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم 23-20 وتاريخ 21-



القيام بعدد من الأمور منها ما يلي: 1- الاستثمار في صناعة نقل التقنية وتوطينها وتطويرها. 2- تهيئة طلاب الجامعة للعمل في القطاع الخاص من خلال التدريب والتأهيل وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة خلال المرحلة الأكاديمية. 3- توفير البيئة المناسبة لإجراء الأبحاث العلمية المتقدمة اقتصادياً لخدمة اقتصاد المعرفة. 4- توفير فرص الاستثمار في البحث العلمي والتطوير لأعضاء هيئة التدريس.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

1- تجديد تعيين سمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود على وظيفة (نائب رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والمعاهد البحوث) بالمرتبة الخامسة عشرة - تكليفاً - لمدة أربع سنوات ابتداءً من تاريخ 20-8-1433هـ

2- تعيين سليمان بن أحمد بن سليمان عليان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

3- تعيين المهندس محمد بن علي بن محمد النرج على وظيفة (وكيل الأمين للتعمير والتشييع) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة القصيم.

4- تعيين سعد بن محمد بن عبد الرحمن الجاسر على وظيفة (مستشار بترو) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.

5- تعيين منصور بن محمد بن عبد الرحمن البازعي على وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.